الشفعه او باتها على الفور وهو من يخفا
عليه ذلك وكمدة خيار شرط الغير مشتر وكذا غير
الولي او عفوه فانه لا يسقط حق المولي فاذا
علم الشفيع بالبيع فليبادر عقب علمه من غير
فاصل على العاده فلا يكلف السير بعد واو
نحو مما لا يعد المرء في تركه تقصيرا وتوانيا او
ضابطها هنا كما مر في الرد بالعيب وذكر كغيره
بعض ذلك ثم وبعضه هنا ليعلم اتحاد البابين
كما تقرر اي غالبا لما ياتي اما اذا لم يعلم فهو على
شفعته وان مضى سنون نعم يأتي في خيار
امة عتقت انه لا يقبل دعواها الجهل به اذا كذبتها
العادة بان كانت معه في داره وشاع عتقها فيظهر
ان يقال عمله هنا فان كان مريضا او محبوسا
ظلما او بحق وعجز عن الطلب بنفسه او غائبا
عن بلد المشتري بقدر غيبته بقدر ما بينه
بينه وبين مباشرة الطلب تحاجزم به السبكي كابن
الصلاح او خائفا من عدو او افراط او برد
فليوكل في الطلب ان قدر الممكن والا تعذر فليشهد
رجلين او رجلا وامرأتين او واحد يحلف معه
على ما مر في البيع على الطلب ولو قال اشهدت
فلانا فانكر لم يسقط حقه فما ترك المقدور عليه

اي

اي التوكيل والاشهاد المذكورين بطل حقه
في الاظهر لتقصيره المشعر بالرضى نعم
الغايب مخير بين التوكيل والرفع للحاكم
كما اخذه السبكي من كلام البغوي وكذا اذا حضر
الشفيع وغاب المشتري وللقادر ايضا ان يوكل
فرضهم التوكيل عند العجز انما هو لتعينه
حينئذ طريقا ولو سار بنفسه عقب او
وكل لم يلزمه الاشهاد حينئذ على الطلب
بخلاف ما مر في نظيره من الرد بالعيب اذ له نقض
تصرف المشتري وليس لذلك ذلك وان الاشهاد
ثم على المقصود وهو الفسخ وهنا على الطلب
وهو وسيلة وهي يغتفر فيها ما لا يغتفر في
المقصود وان كان الفور بالعاده فاذا كان في
صلاة او حمام او طعام فله الاتمام كالعادة ولا
يلزمه الاقتصار على اقل مجزئ بل له الاكمل بحيث
لا يعد متوانيا ويؤخذ منه ان له ذلك في
النافله المطلقه بهذا القيد وكذا ان دخل
الوقت وان لم يشرع فله الشروع وله التاخير
ليلا حتى يصبح حالما يأمن في الذهاب ليلا ولو ادعى
تاخير العذر فان علم اصل العذر به صدق
والا صدق المشتري ولو اخر الطلب وقال

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)